ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

أثر القيود على المساعدات الإنسانية على المدنيين في اليمن

إعداد: على محمد
تحرير: شريف عبد الحميد

مقدمة

دخلت الأزمة الإنسانية في اليمن عامها السابع تواليا، فمنذ أن سيطرت جماعة أنصار الله "الحوثيين" على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، ودخول التحالف العربي لدعم الشرعية للقتال بجانب الحكومة الشرعية في اليمن ضد الحوثيين في مارس 2015، انعكست هذه الظروف على الغالبية العظمي من اليمنين وفي مقدمتهم المدنيين من النساء والأطفال. وهو ما جعل أكثر من 24 مليون شخص، أي أكثر من 80% من السكان في حاجة إلى المساعدات الإنسانية وكل شكل من أشكال الحماية، سواء كانت مساعدات طبية او غذائية، أو غير ذلك من المساعدات المختلفة، كما يوجد 14.4 مليون في حاجة ماسة لهذه المساعدات[1].

ومع ذلك فحتي المساعدات الإنسانية التي تُشرف عليها المنظمات الإنسانية والهيئات الأممية واجهت عراقيل وعقبات لا حصر لها في سبيل وصولها إلى الفئات المُستحقة والمتضررة من آثار النزاع المسلح، خاصة في صنعاء وفي المحافظات الشمالية الذي يُسيطر عليها جماعة أنصار الله "الحوثيين" ما أدي إلى تفاقم معاناة المواطنين اليمنيين بسبب استيلاء الحوثيين على طيف واسع من هذه المساعدات، بجانب القيود التي تفرضها على عمل المنظمات الإنسانية في صنعاء وفي المناطق الخاضعة لسيطرتها. ما تسبب في تخفيض وإيقاف 15 برنامجاً انسانياً للمساعدات الإنسانية في اليمن في وقت سابق، بسبب نقص التمويل، الناجم عن العقبات التي تواجه المساعدات الإنسانية، وأصبح مصير 30 برنامجاً أخر رهن تخلي الحوثيين عن القيود الذي وضعوها للسيطرة على المساعدات الإنسانية، وفقا لمنسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، ليز غراندي.
وفي السياق نفسه، وبجانب القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية الي اليمن، استولت مليشيا الحوثي على كميات هائلة من المساعدات التي سُمح بدخولها، وهو ما نجم عنه عدم وصول هذه المساعدات الي مستحقيها، وبالتبعية كان لذلك تأثير على اليمنيين فأدت عمليات الاستيلاء على انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تدهور النظام الصحي في اليمن[2].
وفي هذا التقرير، تركز مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** بجانب الإطار القانوني للمساعدات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة علي عمليات الاستيلاء علي المساعدات الإنسانية والقيود المفروضة علي هذه المساعدات، والآثار الناجمة علي عرقلة المساعدات الإنسانية لاسيما علي النساء والأطفال وكذا التحديات الرئيسية التي تواجه تدفق المساعدات الإنسانية في اليمن.

---

[1] الأمم المتحدة: الصراع والأزمة الاقتصادية يدفعان اليمن إلى حافة المجاعة، أخبار الأمم المتحدة، 23 سبتمبر 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y5sozo7u

[2] Lack of funding cripple's humanitarian operations in Yemen, The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 23 September 2020, Available at the following link: https://tinyurl.com/y2rywn3g

أولا: الإطار القانوني للمساعدات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة

يمنح القانون الإنساني الدولي، المدنيين في النزاعات المسلحة، الحق في الحماية، والحصول على المساعدات الإنسانية أثناء الحرب، ويمنع أطراف النزاع من وضع العوائق والعراقيل ضد عمليات الإغاثة، ويحث أطراف النزاع سواء من الدول وغيرها من الجماعات الفاعلة من غير الدول، على تقديم المساعدة المحايدة السريعة ودون عقبات، وتسهيل تمريرها للمدنيين الأشد احتياجاً.

وحظرت اتخاذ أطراف النزاع خطوات للسيطرة على توزيع المساعدات الإنسانية. فنصت المادة 70 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف لعام 1949، على وجوب القيام بالمساعدات الإنسانية للسكان المدنيين بشكل محايد وبدون تمييز، ونصت الفقرة الثانية من نفس المادة علي سماح أطراف النزاع وتسهيل عملية تمرير المساعدات الإنسانية بدون وضع عراقيل العقبات ضد تجهيزات الغوث أو القائمين عليها حتى ولو كانت هذه المساعدة معدة للسكان المدنيين التابعين للخصم[3].

ونص البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف 1949، في المادة 18 علي حق المدنيين غير المشاركين في النزاع المسلح في الحصول على المساعدات الإنسانية، وضرورة إتاحة ذلك الحق من قبل أطراف النزاع لضمان بقاء السكان المدنيين على قيد الحياة كحق أصيل من حقوق الإنسان[4]، كما نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 131/43 لعام 1988، على إيلاء الأهمية للمساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ القصوى والأزمات الإنسانية، علي أن تقوم بذلك بجانب الدولة المنظمات الدولية الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، مع التأكيد على إن لسيادة الدول أولوية قصوي[5].

ثانيا: المساعدات الإنسانية في اليمن ما بين النهب غير المشروع والقيود المُتعددة

قُدرت الاحتياجات الإنسانية المطلوبة لليمن، في العام المنصرم، بنحو 3.2 مليار دولار أمريكي، أضحي مطلوب منها 2.41 مليار دولار لتغطية الأنشطة الإنسانية في الفترة من يونيو إلي نهاية ديسمبر 2020، ولم يصل حتي هذه اللحظة إلي المنظمات والوكالات الإغاثية والهيئات الأممية سوي 588 مليون دولار فقط من بين 1.35 مليار دولار تعهد بها الدول المشاركة في مؤتمر المانحين لليمن في 2 يونيو 2020 بالرياض، لكن حتي هذه التعهدات لم تكف لتغطية الاحتياجات الإنسانية الكاملة وفقا لخطة 2020 للاستجابة الإنسانية في اليمن، فكان هناك فجوة تمويلية تُقدر بمليار دولار علي الأقل. وقدرت خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2021 بمبلغ 3.85 مليار دولار أمريكي، جرى تمويل 43% منها فقط. فعلي سبيل المثال وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن برامج الإنسانية الخاصة بالنازحين

---

[3] الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، 1977، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مادة 70، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y6k5sm4j

[4] أنظر، التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة، الإنجازات والفجوات، ص 5، على الرابط التالي:https://tinyurl.com/y56uvhd2

[5] دور منظمة الأمم المتحدة في إرساء نظام دولي إنساني: بين النص والتطبيق، ص 4، للمزيد على الرابط التالي:https://tinyurl.com/yxud9lhe

ممولة بنحو 5 % لعام 2021 والبرامج الصحية بحوالي 10%. وفي سياق متصل يحتاج برنامج الأغذية العالمية ما يربو على 1.9 مليار دولار في 2021. لم يقدم المانحون منهم سوي 937 مليون دولار[6].

هذه النقص في التمويل يعزو إلي عدة أمور من بينها عدم طمأنة المانحين بخصوص وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها التعهدات في ظل القيود التي تفرضها سلطات الأمر الواقع في صنعاء (مليشيا الحوثي) وبعض محافظات الشمال اليمني، وهو السبب الرئيسي لوقف الجهات المانحة تمويلهم لبعض البرامج الإنسانية والإغاثية في اليمن[7].

ثالثا: الاستيلاء على المساعدات الإنسانية

تضع جماعة أنصار الله، طيف واسع من العراقيل أمام توزيع المساعدات الإنسانية من أجل التحكم في الفئات التي تصل إليها المساعدات، والمنظمات التي تقوم بتوزيعها، وتستخدم التجويع كسلاح ضد المدنيين في النزاع المسلح الدائر بينها وبين التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بما يتعارض مع المعاهدات والمواثيق الدولية، بما في ذلك أحكام ومبادئ القانون الدولي الإنساني. كما يقوم الحوثيين بعملية توجيه للمساعدات الإنسانية من خلال توزيع كميات هائلة من المساعدات التي تستولي عليها، على المقاتلين التابعين لها في جبهات القتال سواء ضد التحالف العربي لدعم الشرعية او الجيش اليمني، كما تقوم بطرح كميات أخري من المساعدات في السوق السوداء من أجل بيعها واستخدام عائدات هذه المساعدات في تمويل عمليات القتال المسلح[8]. وقامت جماعة أنصار الله الحوثيين، بعمليات سرقة ونهب للمساعدات الإنسانية حتى في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد.

في مايو 2021، افاد السيناتور الأميركي الجمهوري جيم ريش عضو لجنة العلاقات الخارجية بإن الحوثيين سيطروا علي المساعدات الإنسانية التابعة لوكالات الأمم المتحدة التي كانت مخصصة لأطفال المدارس، وذلك تزامنا مع ما كشفته تحقيقات منظمة الأغذية العالمية بإن منظمة محلية تابعة لوزارة التربية والتعليم في حكومة الإنقاذ غير المعترف بها دوليا، قد سيطرت علي المساعدات الغذائية المخصصة للأطفال، من خلال طرح هذه المساعدات في السوق السوداء[9].

وفي مايو 2020، وثقت تقارير محلية يمنية، قيام جماعة أنصار الله الحوثيين بسرقة نحو 440 شاحنة على متنها مساعدات غذائية وأدوية ومستلزمات طبية ووقود خاص بالمستشفيات في محافظات صنعاء، وآب، والحُديدة، ولم يمنع وجود لجنة المراقبين الدوليين المُنبثقة عن اتفاق ستوكهولم في 23 ديسمبر من استمرار عمليات النهب والسرقة الذي قامت بها جماعة أنصار الله. بالإضافة إلى ذلك، قام الحوثيين بنهب واحتجاز 697 شاحنة إغاثية في الطرق الرابطة بين محافظات الحديدة وصنعاء وآب وتعز وحجة وذمار ومداخل المحافظات

---

[6] المساعدات الغذائية إلى اليمن في تزايد مع استمرار أزمة التمويل، رويترز، 10 يونيو 2021، علي الرابط التالي:
https://www.reuters.com/article/yemen-aid-ea6-idARAKCN2DM251

[7] أخر المستجدات الإنسانية، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية " أوتشا" يونيو 2020، ص1، للمزيد على الرابط التالي:https://tinyurl.com/y3gnv53n

[8] سياسة الحوثي يسرق قوت اليمنيين.. المساعدات الإنسانية لمليشيات الجبهات، العين الإخباري، 23 أبريل 2020، للمزيد على الرابط التالي:
https://tinyurl.com/y32aqhkq

[9] السيناتور ريش: الحوثي استولى على مساعدات أطفال المدارس، العربية، 6 مايو 2021، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3eXg8je

الخاضعة لسيطرتها، إضافة إلى احتجاز 88 سفينة إغاثية وتجارية في موانئ الحديدة والصليف، من بينها 34 سفينة احتجزتها لأكثر من 6 أشهر حتى تلفت معظم حمولاتها.[10] وفي مايو 2020، أيضا احتجزت جماعة أنصار الله "الحوثيين" شحنات ادوية طبية، تصل الي ألف كونتينر، يشمل مساعدات صحية، ومستلزمات طبية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، في ميناء الحديدة غرب اليمن[11]. هذه الوقائع لا تمثل إلا قطرة في بحر الاختلاسات ونهب المساعدات الإنسانية التي قام بها الحوثيين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم ما ترك ملايين اليمنيين في أشد الحاجة إلى المساعدات الإنسانية وعلى شفي حفرة من الوقوع في براثن المجاعة، ففي 20 أبريل 2020، تداول نشطاء يمنيين، محتوي مرئي يُظهر مواد غذائية مطبوع عليها، شعار برنامج الأغذية العالمي في منطقة صرواح غرب محافظة مأرب والذي كانت تحت سيطرة جماعة أنصار الله، والمسلحين الموالين لهم، قبل أن يستردها الجيش اليمني، ما أجبر الحوثيين للخروج منها. ويؤكد وجود هذه المواد الغذائية إن الحوثيين يقومون بتحويل مسار المساعدات الإنسانية، ولاسيما المساعدات الغذائية، فبدلا من أن تذهب إلى الفئات الأكثر احتياجاً كالنساء والأطفال والمسنين والعجائز، تقوم جماعة أنصار الله بتوزيعها على المقاتلين التابعين لها[12]. وعلي هذه الشاكلة، قامت جماعة أنصار الله" الحوثيين "بالاستيلاء على 127 طنًا من المساعدات الإنسانية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في 26 يناير من العام الحالي، في محافظة حجة شمال غرب اليمن، بعد اقتحام افراد مسلحين تابعين للحوثيين مستودعًا للبرنامج في مديرية عبس بالمحافظة، وقاموا بتفريغه، وسرقة كل ما بداخله[13].

وفي الفترة من 2016 إلي 2019، قدرت تقارير حقوقية، استيلاء الحوثيون على 65% من المساعدات الإنسانية، ودأبت ميليشيات الحوثي على عرقلة ومنع وصول المساعدات وسرقتها وفق إجراءات ممنهجة تهدف إلى تجويع اليمنيين وقطع إمدادات الحياة عنهم في تجني واضح على حقوق الإنسان وليس دليلاً علي ذلك أكثر من قصف وتفجير الحوثيين لأربعة شاحنات إغاثية في محافظة مأرب كانت تابعة لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وكانت في طريقها للمستحقين في محافظة البيضاء، كما قامت بإحراق مخازن برنامج الأغذية العالمي وأتلفت أكثر من 4000 طن من القمح من محتويات المخزن في مدينة الحديدة إضافة إلى اقتحامها مخازن البرنامج أربع مرات في أكثر من موقع في المحافظة واستخدمت بعض المباني المجاورة للمخازن ثكنات عسكرية[14].

---

[10] الحوثيون يسرقون الغذاء من أفواه الجائعين: سلسلة رصد وتوثيق لبعض جرائم النهب، نشوان نيوز، 30 يونيو 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yyvdkcut

[11] تابعة للصحة العالمية.. "الحوثي" تحتجز مساعدات ضد الوباء، العربية، 17 يونيو 2020، للمزيد على الرابط التالي:https://tinyurl.com/y3bteln3

[12] اليمن.. قوت الفقراء مؤنة لمقاتلي الحوثي على الجبهات، العربية، 20 مايو 2020، للمزيد على الرابط التالي:https://tinyurl.com/y2qyrjuv

[13] الميليشيات تنهب 127 طناً من المساعدات في حجة و«الشرعية» تندد، الشرق الأوسط، 29 يناير 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y5hhx4aj

[14] الحوثيون نهبوا 65 % من المساعدات الإنسانية الموجهة للشعب عبر ميناء الحديدة، الاتحاد، 6 يناير 2019، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y6bzqc9m

وفي شـهري يونيو ويوليو 2019 ذكرت تقارير خاصـة بالمنظمات الأممية التي تعمل بالمجال الإنســاني أن نحو 299 حادث منع وعرقلة للمســاعدات الإنســانية، قام بها الحوثيون لمنع وصــول الغذاء إلى المحتاجين في تلك الفترة، ما أثر على 4.9 مليون مواطن يمني، كانوا في أشد الحاجة الي هذه المساعدات. وفي 31 أغسطس 2019 صادر الحوثيين، كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية المخصصة للنازحين اليمنيين، بهدف توزيعها لعناصر وأفراد مواليين لها، بالإضـافة إلى بيعها لأصـحاب المحلات التجارية في العاصـمة صـنعاء، من أجل تمويل المجهود الحربي في النزاع المسلح مع الجيش اليمني والتحالف العربي لدعم الشرعية[15].

رابعا: القيود على المساعدات الإنسانية

لم يكتف الحوثيين بعمليات الاســتيلاء على المســاعدات الإنســانية، وتحويل مســار تلك المساعدات إلى الفئات المُستحقة، لكنها وفي سياق الابتزاز العلني للمنظمات الإنسانية، والهيئات الأممية. قامت بوضع عقبات وعراقيل لا حصر لها، حتى تستجدي موافقة وكالات الأمم المتحدة على مطالب الحوثيين بخصوص السيطرة الكاملة على المساعدات الإنسانية وجاءت في مقدمة هذه العراقيل، إغلاق المطارات والتلويح بفرض الضــرائب على المســاعدات الإنســانية، ناهيك عن القيود الإدارية، والتهديد للعاملين في المنظمات الإنسانية للتعاون مع الحوثيين. وهُنا ينبغي الإشارة إلى مسألة هامة للغاية، وهي إن التقرير لا يحمل نوع من التجني على الحوثيين فيما يخص مسألة المساعدات الإنسانية، لكن برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، هو من حدد الطرف المُعرقل للمســاعدات الإنســانية، وأشار أنه يتم التلاعب بالمساعدات الغذائية في المناطق التي تخضع لسيطرة الحوثيين على حساب الأطفال والنساء والرجال الذين هم في أشد الاحتياج الي هذه المساعدات[16].

1. إغلاق المطارات

في 9 ســبتمبر 2020، أعلنت جماعة أنصــار الله "الحوثيين" إغلاق مطار صــنعاء الدولي، أمام جميع الرحلات الإنســانية التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، بدعوى عدم توافر المشــتقات النفطية الكافية لتشــغيل المطار، ويعد مطار صــنعاء الدولي منفذا أساسـيا لنقل مسـاعدات أممية وأخرى لمنظمات دولية كالصـليب الأحمر وأطباء بلا حدود، إضافة إلى نقل الموظفين الأمميين. وفي السياق أكد خبراء أمميين إلى إن وزارة الخارجية في حكومة الإنقاذ غير المعترف بها، خاطبت الأمم المتحدة في 30 أغســطس 2020 برســالة مفاداها" إنه لكي يستمر المطار في خدمة رحلاته، يجب على الأمم المتحدة تزويد المطار بـ 30 ألف لتر من الديزل و15 ألف لتر من البنزين و3000 لتر من زيت الوقود للمعدات الأخرى.

---

[15] مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yyvdkcut

[16] "الغذاء العالمي": الحوثيون يتلاعبون بالمساعدات في اليمن ويمنعون وصولها، إندبندنت عربية، 18 يونيو 2019، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y5o7bkdo

في حين إن ما يحتاجه المطار للعمل وفقا لنفس الخبراء هو أقل من نصف هذه الكميات[17]، ناهيك عن إن السبب الحقيقي الذي نوهت إليه عديد من التقارير الحقوقية، إن إغلاق المطار هو وسيلة للحوثيين للضغط علي الأمم المتحدة، والحكومة الشرعية في اليمن من أجل استئناف عملية تهريب النفط الإيراني الذي يدخل اليمن عبر ميناء الحُديدة، بأسماء مستوردين، ومن ثم بيعه واستخدام عائداته في تمويل استمرار الحرب ضد الجيش اليمني[18]، وكان لإغلاق مطار صنعاء، أثراً في تأجيل وصول 207 طن من المساعدات الطبية العاجلة لمواجهة جائحة كورونا المستجد، بالإضافة الي تأخير وصول بعض العاملين في مجال المساعدات الإنسانية[19]. ما يقلل من قدرة اليمن على مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، بالإضافة الي الأمراض الأخرى المستشرية مثل الكوليراً وانتشار سوء التغذية على نطاق واسع، وما يجعل الجهات المانحة تتردد في استكمال عملية تمويل البرامج الإنسانية الخاصة بالمساعدات.

2. التهديد بفرض الضرائب ورفض نظام التسجيل البيو ميتري

في محاولة لابتزاز المنظمات الإنسانية والإغاثية، قام الحوثيين بالتلويح بفرض ضريبة قدرها 2% على المساعدات الإنسانية التي تدخل المناطق الذي يسيطرون عليها، وكان التلويح بفرض هذه الضريبة، أحد أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة (ثاني أكبر ممول للبرامج الإنسانية في اليمن في عام 2019) لوقف تمويل برامج الإغاثة والبرامج الإنسانية في اليمن وبلغت مساعدات الولايات المتحدة نحو 746 مليون دولار حتى نهاية عام 2019، ومن بين الأسباب الذي دفعت الولايات المتحدة أيضا رفض الحوثيين " نظام تسجيل" صُمم من أجل وصول المساعدات الي المستهدفين من هذه البرامج الإغاثية، وهو نظام بصمة العين، وهو النظام الذي رفضته الجهات المختصة التابعة للحوثيين واستبدلته بنظام أخر وهو بصمة الأصابع، وهو نظام يُسهل عملية التلاعب بالمستهدفين من هذه المساعدات الإنسانية[20].

وفي السياق ذاته، قام برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في منتصف 2019، بتعليق الإمدادات الإنسانية إلى 850 ألف شخص في صنعاء وبعض المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بعد أن رفضت -الحكومة التابعة للحوثيين في صنعاء غير المعترف بها- الموافقة على نظام تسجيل بيومتري أو ما يعرف بـ (البصمة بالعين)، والذي أوضح برنامج الأغذية العالمي إنه ضروري لمنع تزوير المساعدات الإنسانية، وضمان وصولها الي

---

[17] Houthis suspend flights to Sanaa, Middle East Online, 09, September,2020, Available at the following link: https://tinyurl.com/y5oappd2

[18] الحوثيون وتسليم اليمن للهيمنة الإيرانية، العربية، 17 يونيو 2020، للمزيد على الرابط التالي:https://tinyurl.com/y3bteln3

[19] الأمم المتحدة: تأجيل مساعدات طبية عاجلة بسبب إغلاق مطار صنعاء، الجزيرة. نت، 21 سبتمبر 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yy6upzss

[20] بسبب القيود الحوثية على المساعدات الدولية.. أميركا تعيد حساباتها في اليمن، الحرة، 10 فبراير 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yxcngwxl

مستحقيها، على الرغم من إن هذا النظام طُبق في المحافظات الجنوبية التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية والتحالف العربي لدعم الشرعية[21].

3. العراقيل الإدارية

قام الحوثيين بمجموعة من العراقيل الإدارية ضد حركة البضائع والعاملين في المنظمات الإنسانية، ووفقا وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك في إحاطة أمام مجلس الأمن، إن هناك 92 طلبًا من الوكالات الإنسانية العاملة في مناطق سيطرة الحوثيين لا تزال معلقة لدى الحكومة غير المُعترف بها في صنعاء، بما في ذلك 40 طلبًا يمكن أن تأخذ شهوراً قادمة للبدء في العمل بها. بجانب ذلك يتعرض العاملين بالوكالات الإغاثية لسوء معاملة وتسويف شديدين لإتمام مهامهم الإنسانية، وفي كثير من الأحيان يتعرض العاملين في هذه الوكالات للتأخير لأوقات طويلة عند نقاط التفتيش حتى بعد إتمام كافة الإجراءات الخاصة بالمساعدات الإنسانية وبدون أسباب حقيقية، ويسعي الحوثيين من خلال فرض الإجراءات البيروقراطية المعرقلة للمساعدات الإنسانية، لمراقبة هذه المساعدات، والسيطرة على قوائم المستفيدين منه، لتحويل مسار المساعدات من الفئات الأكثر احتياجاً إلى الأفراد الموالين للحوثيين[22].

خامسا: الآثار الناجمة عن عرقلة المساعدات الإنسانية

مما لا شك فيه إن غالبية اليمنيين في الوقت الراهن، يعتمدون على المساعدات الإنسانية الخاصة بالأمم المتحدة، وبرامجها المختلفة، ولاسيما المساعدات الغذائية للبقاء على قيد الحياة، ومع تقليص الجهات المانحة للتمويل اللازم للبرامج الإنسانية ووكالات الإغاثة بسبب القيود المفروضة على المساعدات ومحاولات توجيه عملية المساعدات إلى غير المستحقين، كان من آثار ذلك انهيار الأمن الغذائي لنحو ثلاثة أرباع اليمنين، ليس هذا فحسب، لكن إيقاف هذه البرامج الإنسانية أو حتي تقليص جزء منها، كان عاملاً واضحاً في انهيار النظام الصحي، وما ترتب علي ذلك من تدهور الصحة العامة للأطفال والنساء.

1. انعدام الأمن الغذائي

لا يمكن تجاهل العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي في اليمن وبين إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، حيث وصلت نسب انعدام الامن الغذائي إلى مستويات غير مسبوقة، مقارنة بالسنوات السابقة، فأصبح نحو 20 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي في بلد عدد سكانه 30 مليون، ويحتاج 13 مليون مواطن يمني من المتأثرين بالنزاع المسلح وعرقلة المساعدات الإنسانية، لمساعدات غذائية عاجلة كان يقدمها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، قبل تقليص هذه المساعدات بسبب القيود علي دخول المساعدات الغذائية

---

[21] صحيفة أميركية: ترمب قد يعلق مساعدات اليمن بسبب عراقيل الحوثي، العربية، 10 فبراير 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y4axaf3u

[22] لا إغاثات في جبهات الحوثي.. الغذاء العالمي يعاقب المليشيات، المشهد العربي، 12 أبريل 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y5z493yx

في مناطق سيطرة جماعة إنصار الله، بالإضافة الي وجود أكثر من 5 مليون يمني في حاجة شديدة إلي هذه المساعدات وإلا سوف يتعرضون لخطر المجاعة في أقرب وقت ممكن[23].

كما أدي التضخم غير المسبوق إلى معدلات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية، حيث سجلت هذه المحافظات زيادة 3% في شهر يونيو 2020، عن الشهور السابقة. في السياق، ارتفعت مستويات عدم كفاية الاستهلاك الغذائي بنسبة 8% في المحافظات الجنوبية من 30% في مايو إلي 38% في يونيو 2020، ويعزو ذلك إلي الزيادة في تكلفة الحد الأدنى للسع الغذائية وانخفاض قيمة الريال اليمني، واستمرار النزاع المسلح، الذي أدي بدوره إلي انخفاض إجمالي الواردات الغذائية في الشهور السبعة الاولي من 2020 بنسبة 22% مقارنة بنفس الفترة من عام2019 [24].

وثمة علاقة واضحة بين الأماكن التي تشهد عمليات اقتتال، وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، فعمليات الاقتتال تؤدي بشكل أو بأخر لفرض قيود على المساعدات الإنسانية والوصول إلى الأسواق، كما تسبب في نزوح السكان بشكل دوري من أماكنهم ما يجعل فرصهم في الآمن الغذائي محدودة للغاية[25].

2. انهيار القطاع الصحي

تسبب عوامل مختلفة، كاستهداف المستشفيات والكوادر الطبية، وعدم دفع رواتب الموظفين في مديريات الصحة في اليمن إلى انهيار القطاع الصحي، لكن من بين أحد أهم العوامل المرتبطة بانهيار النظام الصحي في اليمن، هو عرقلة المساعدات الإنسانية خاصة المساعدات الطبية، وتوقف برامج التمويل الخاصة بالقطاع الصحي، في بلد يوجد بها أكثر من 17.9 مليون شخص يحتاجون إلى خدمات الرعاية الصحية[26]. وفي شهر أبريل 2020 ونتيجة لخفض وتقليص برامج التمويل لمساهمتها للبرامج المرتبطة بالخدمات الصحية، تم إيقاف آلية خاصة بالوصول للرعاية الصحية في سبع محافظات يمنية بما في ذلك الخدمات الوقائية المتعلقة بانتقال أمراض مثل الكوليراً، وترتب علي ذلك حرمان 1.3 مليون مواطن في السبع محافظات اليمنية من الوصول لهذه الخدمات، بالإضافة إلي ذلك فمن بين التداعيات المترتبة علي وقف برامج التمويل، إيقاف دفع حوافز خاصة بـ 1800 من الكوادر الطبية سواء من الأطباء أو العاملين في القطاع الطبي، وبالمثل أوقف دفع الحوافز الخاصة بـ 110 من الفرق الطبية الطارئة التي تقوم بتوزيع المستلزمات الطبية الأساسية، بما في ذلك أطقم مواد معالجة الإصابات ما عرض 1.6 مليون شخص لخطر الوفاة بسبب عدم وجود الخدمات

---

[23] الأمم المتحدة: الصراع والأزمة الاقتصادية يدفعان اليمن إلى حافة المجاعة، أخبار الأمم المتحدة، 23 سبتمبر 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y5sozo7u

[24] تقرير عن الوضع " اليمن"، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية اليمن، 3 سبتمبر 2020، ص 4، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y5c9om4s

[25] مصدر سبق ذكره، ص 2، على الرابط التالي:https://tinyurl.com/y2qfk9gg

[26] "الصحة العالمية": مراكز الفشل الكلوي باليمن تعاني نقصًا حادًا في الأدوية والوقود، الحرف 28، 2 سبتمبر 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y62nae5c

الجراحية، وأخيراً أوقف دفع الحوافز لـــ 4 الالف عامل في القطاع الصـحي الذين يعملون في المديريات المختلفة، ما كان نتيجته تضـرر 18 مليون شـخص بسـبب هذه الإجراءات الناجمة عن نقص عمليات التمويل، المرتبطة بالعقبات التي تواجهه البرامج الإنسانية في مساعيها للتخفيف عن المواطنين اليمنيين[27].

لذللك كان القطاع الصـحي أكبر القطاعات تأثراً بالنزاع المسـلح بين الأطراف المختلفة في اليمن وكذا عملية إعاقة المسـاعدات الإنسـانية، حيث توقف نصـف المرافق الصـحية الموجودة في اليمن تقريباً، بسـبب النزاع، وبدورها أثرت عرقلة وتأخر وصـول المسـاعدات الإنسـانية علي القطاع الصـحي في اليمن فنحو 300 مرفق صـحي، توقفوا عن العمل خلال الفترة من أبريل إلي أغسـطس 2020، وفي الفترة من مارس حتي يوليو 2020 اضـطرت الأمم المتحدة لإغلاق وتخفيض 15 برنامجاً انسـانياً في اليمن، يواجه 30 برنامجاً اخر نفس المصـير حالة اسـتمرار وجود عوائق ضـد تدفق المسـاعدات الإنسـانية، ونقص التمويل، وبالتالي تفاقمت الأزمات الصحية لملايين النساء والأطفال[28].

3. الأطفال

يحتاج 12.2 مليون طفل يمني لمسـاعدات إنسـانية، من بينها مسـاعدات طبية عاجلة، واثرت عرقلة المسـاعدات الإنسـانية على نحو مليوني طفل يمني، يعانون من سـوء التغذية الحاد، ومن المُتوقع إن اسـتمرت مسـألة عرقلة المسـاعدات وتقليص التمويل عن برنامج الغذاء العالمي والبرامج الإغاثية الأخرى ان يرتفع عدد الأطفال الذي يعانون من سـوء التغذية الي 2.4 مليون طفل بنهاية عام 2020، من بينهم مليون طفل لن يحصل على المكملات الغذائية الحيوية وفيتامين أ. وفي السـياق ذاته قدرت منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة "اليونيسـف" وجود أكثر من 6 الالاف ونصـف طفل عرضـه للموت للأسـباب يمكن الوقاية إذا اتيحت أدوية الوقاية، بالإضـافة الي 23 ألف و500 طفل من الذين يعانون من سـوء التغذية الحاد عرضـه للوفاة في حالة عدم توفير التمويل اللازم[29]. وأكثر من 50% من الأطفال يعانون من التقزم بسـبب عدم التغذية الجيدة. ومن التداعيات السـلبية لوقف عملية تمويل البرامج الإنسـانية، تفشـي مرض شـلل الأطفال مرة أخري في اليمن بعد نحو أكثر من 16 عاماً من القضاء عليه، نتيجة تناقص أدوات المناعة والتغذية الصحية غير السليمة ومياه الشرب غير الصالحة للشرب[30].

---

[27] تقرير عن الوضع " اليمن" مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، " اوتشا"، 23 أغسطس 2020، ص 4، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y2qfk9gg

[28] Lack of Funds Forces UN to Close Down 15 Aid Programs in Yemen, The Latin American Herald Tribune, September 23,2020, Available at the following link: https://tinyurl.com/y2b83466

[29] بسبب نقص المساعدات.. يونيسيف تحذر من «مجاعة» بين أطفال اليمن، مصر العربية، 26 يونيو 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y35mpqmy

[30] انتهاكات الحوثيين تضع اليمن مجددا أمام خطر تفشي شلل الأطفال، ميدل إيست أونلاين، 20 سبتمبر 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y58r9quv

4. النساء

من بين الأثار المترتبة على عرقلة المساعدات الإنسانية وأسوئها على الإطلاق، إغلاق صندوق الأمم المتحدة للسكان 80% من المرافق الصحية الخاصة بالصحة الإنجابية للمرأة اليمنية، بسبب نقص التمويل والعراقيل التي تواجه الصندوق في اليمن، ويُعد توقف التمويل عن الهيئات الأممية سبباً أساسياً في هذا التدهور الصحة الإنجابية للنساء اليمنيات، بجانب تفاقم أزمة سوء تغذية الأطفال، فصندق الأمم المتحدة للسكان هو المانح الوحيد للمستلزمات الطبية والأدوية المرتبطة بالصحة الإنجابية للنساء في اليمن، حيث 6 مليون أمراه في سن الإنجاب في الفئة العمرية من 15 عاماً الي 49 عاماً [31].

فكان لإغلاق هذه المرافق، أثر سلبي شديد الخطورة، فقد أدي التراجع في تقديم التمويل للقطاع الصحي في اليمن إلى توقف تقديم الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية للمرأة في 140 مرفقاً صحياً، من أصل 180 مرفقا صحيا. فأصبح يتم تقديم هذه الخدمات الآن من خلال 40 مرفقا صحيا في جميع أنحاء البلاد[32]. ويُعد ذلك ناقوس خطر يُهدد 320 ألف أمراه حامل في اليمن، من بينهم نحو 144 ألف معرضون لخطر الإصابة بمضاعفات، بجانب 48 ألف أمراه مُعرضة للموت في أي لحظة بسبب مضاعفات الولادة، بجانب ذلك فإن إحصائيات الأمم المتحدة تُشير الي كارثة إنسانية فكل ساعتين آمراه يمنية تموت بسبب الولادة، بالإضافة مقابل كل امرأة يمنية تموت أثناء الولادة، تعاني 20 امرأة أخرى من إصابات أو عدوى أو إعاقات يمكن الوقاية منها، وهي آمور تجعل اليمن واحدة من أخطر البلدان فيما يتعلق بالوضع الصحي للنساء على الإطلاق [33].

ومن بين الحالات المذكورة، تعرضت أمرأه يمنية تُدعي زينب للوفاة بعد ولادتها بسبب مضاعفات ما بعد الولادة حيث تعرضت إلى نزيف حاد. كانت زينب تفكر قبل وفاتها للذهاب إلى أحد المستشفيات التي يمولها صندوق الأمم المتحدة للسكان، لكن عدما ذهبت لم يعد هناك طبيبة نساء في المستشفى بسبب نقص التمويل وتعليق الصندوق لمعظم خدمات الصحة الإنجابية. فاضطرت زينب أن تلد في المنزل لكنها لم تتلق المساعدة عندما تعرضت لمضاعفات أثناء الولادة، فتوفت في الحال.

وفي حالة أخري توفت امرأة ثانية تدعي مريم وهي أم لأربع فتيات، كانت تتلقى رعاية ما قبل الولادة في مركز بني الشماخ الصحي بمحافظة ريمة، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان-وهو المركز الصحي الوحيد في المنطقة. أُصيبت مريم بحالة نزيف حاد، وعندما

---

[31] الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2020، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ص 5، على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yysuj7mt

[32] نفاذ التمويل يهدد حياة النساء والفتيات في اليمن، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1 يونيو 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y4jfqp3c

[33] إغلاق 80% من مرافق الصحة الإنجابية باليمن بسبب نقص التمويل، أخبار الأمم المتحدة، 6 مايو 2020، للمزيد على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y56sewvk

وصـــلت إلى المرفق الصـــحي وجدت أنه توقف عن تقديم خدمات الأمومة وعلمت بمغادرة الطبيبة المختصة، وبعدها توفت بسبب النزيف.[34]

سادساً: التحديات الرئيسية

1. لاتزال اليمن أسوء كارثة إنسانية في العالم، ومن المحتمل أن يظل عدد الأشخاص الذين في حاجة إلى المســـاعدات الإنســـانية والحماية نحو 24 مليون يمني، أي نحو 80% من الســـكان، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي إيجاد حلول غير تقليدية على وجه الســـرعة، لمنع تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن.
2. يتمثل التحدي الثاني، في استمرار استخدام الحوثيين للمساعدات الإنسانية كأداة لابتزاز المجتمع الدولي والمنظمات الأممية العاملة في المجال الإنساني، من أجل الضغط على الجهات المانحة والمنظمات الأممية للعمل وفقا لشـروط الحوثيين وإلا اسـتمرار عرقلة المسـاعدات الإنسـانية، بما يعرض المدنيين في المناطق الخاضـعة لسـيطرة الحوثيين لأكبر خطر ممكن منذ بداية النزاع المسلح.
3. يُمثل أيضـــا عدم وجود آلية أممية واضـــحة تجعل جماعة أنصـــار الله وكافة الأطراف المتنازعة في اليمن الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنســاني، تحدياً اســاســياً امام الأمم المتحدة، فإن لم تنجح فذلك سـيعني مزيد من العقبات أمام العمل الإنسـاني في اليمن، وعدم ضمان تمرير المساعدات الإنسانية على الأرجح إلى مستحقيها.
4. برغم إن القانون الدولي الإنساني، ينظم عمليات وصول المساعدات الإنسانية فالنزاعات المســـلحة، لكن الامتثال لقواعد القانون الدولي في الحرب الدائرة في اليمن على ما يبدو إنهـا غير موجودة على الإطلاق، ولا يعني كون الحوثيين حكومـة غير مُعترف بهـا عـدم الامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنســـاني، وإلا ســـقطت اليمن في براثن المجاعة وهي بالفعل على شـــفا حفرة من ذلك، ما ســـيكون له بالغ التأثير على المدنيين وعلى النســـاء والأطفال على وجه الدقة.
5. عجل قطع المساعدات الإنسانية ولاسيما الطبية منها بوضع صحة الأطفال والنساء في اليمن على المحك، وهو ما يمثل تحدياً رئيســـياً للمنظمات الأممية والهيئات الإغاثية التي ينبغي أن توازن بين أمرين، الأول، عدم الرضـوخ لشـروط الحوثيين المجحفة والتي لن تحل الأزمة الإنســـانية في اليمن، والثاني الا تترك المدنيين والأشـــخاص الأكثر احتياجاً في اليمن فريسة لأطراف النزاع وعلى رأسهم الحوثيين.

[34] مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y4jfqp3c

التوصيات

في الأخير توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالآتي:

- **إلي جماعة أنصار الله في صنعاء**

ضرورة إزالة كافة أشكال العراقيل، والعقبات المفروضة على المساعدات الإنسانية، لضمان وصول هذه المساعدات إلى المواطنين اليمنيين لاسيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وألا تستخدم جماعة أنصار الله، المساعدات الإنسانية كأداة تبتز بها الهيئات الأممية من أجل الرضوخ لشروطها التعسفية والتي لا تضمن على أي حال ووصول هذه المساعدات الي مستحقيها.

- **إلي الجهات المانحة**

لا ينبغي معاقبة الشعب اليمني، وهو في أمس الحاجة للمساعدات الإنسانية بأفعال الحوثيين، ولذلك لابد من استئناف عملية تمويل البرامج الإنسانية في اليمن، مع النظر في استحداث آليات جديدة من شأنها إيصال المساعدات إلى مستحقيها بما يُنقذ اليمن من مخاطر المجاعة.

- **إلي مجلس الأمن بالأمم المتحدة**

ينبغي على المجلس تحديد المسؤولين الفاعليين عن عرقلة المساعدات الإنسانية، وفرض عقوبات حاسمة ضدهم، كالحظر من السفر، وتجميد الأصول، بما في ذلك تنفيذ قرار المجلس رقم 2140 لعام 2014.

- **إلي مكتب تنسيق الشئون الإنسانية في اليمن**

لابد من تحديد المسؤولين الرئيسيين عن الأزمة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية في اليمن وإيفاد هذه المعلومات بشكل دقيق ودون أي حظر او خوف من أعمال انتقامية إلى مجلس الأمن الدولي.

- **إلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة**

لا يجب لأي دولة عضو في الأمم المتحدة تلتزم بمبادئها أن تستمر في التعاون مع جهات مازالت تمول الحوثيين بالمال والسلاح وعليه فإن على الدول الأعضاء فرض عقوبات على كل من يُثبت تمويلها للحوثيين بالسلاح، والعمل علي تنفيذ قرار مجلس الأمن رقك 2216 لعام 2015 القاضي بحظر توريد الأسلحة والعتاد ووسائل النقل العسكرية، للحوثيين وكافة الأطراف التي تعمل لصالحهم.